

محمود عباس يفتح لنجله أبواب توريث السلطة الفلسطينية



الأحد 20 سبتمبر 2026 12:30 م

يثير صعود ياسر عباس إلى الصف القيادي الأول في حركة فتح مخاوف من تمهيد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الطريق أمام نجله لورثة نفوذه السياسي، وسط أزمة شرعية متفاقمة وغياب طويل للتفويض الشعبي المتجدد. وتكشف متابعة التكاليفات والظهور الدبلوماسي والانتخابات التنظيمية مسارًا لتوسيع حضور الابن داخل مؤسسات الحركة، لكن الوقائع المتاحة لا تثبت إعلان خطة لتوريث رئاسة السلطة، وتفرض التمييز بين التمكين السياسي والخلافة المحسومة.

من نفوذ العائلة إلى القيادة

ففي مايو 2026، فاز ياسر عباس بعضوية اللجنة المركزية لحركة فتح، خلال المؤتمر الثامن، منتقلًا إلى موقع تنظيمي يمنحه مشاركة مباشرة في صناعة قرارات الحركة صاحبة النفوذ الواسع داخل السلطة الفلسطينية.

وبذلك، اكتسب رجل الأعمال، البالغ حينها 64 عامًا، صفة قيادية رسمية تتجاوز حضوره السابق بوصفه نجل محمود عباس وممثل الخاسر، وهو تحول يفسر تصاعد التساؤلات حول الغاية النهائية من تقديمه سياسيًا.

كما أن دخول اللجنة المركزية يوفر منصة لبناء التحالفات والتأثير في الترشيحات والقرارات التنظيمية، ولذلك لا يمكن اختزال الخطوة في مقعد حزبي عادي، خصوصًا حين يرتبط الصاعد بعائلة صاحب السلطة الأعلى.

في المقابل، لا تمنح عضوية اللجنة صاحبها حقًا تلقائيًا في رئاسة السلطة، ولا تعادل انتخابًا شعبيًا عامًا، لكن أهميتها تكمن في إدخال ياسر إلى دائرة يمكن أن تؤثر في اختيار القيادة المقبلة.

وعلى مستوى الخطاب الدفاعي، برز جبريل الرجوب ترشح نجل عباس باعتباره حقًا متاحًا لأعضاء الحركة، غير أن هذا التبرير لا يحسم سؤال تكافؤ الفرص عندما يجمع الأب بين قيادة التنظيم والسلطة.

ومن هنا، تتمثل الإشكالية في مقدار استقلال المنافسة عن نفوذ العائلة، لا في حرمان الابن من العمل السياسي، فالمساواة تقتضي شفافية الترشيحات وتكافؤ الوصول إلى الموارد وغياب الامتيازات الناتجة عن القرابة.

فضلاً عن ذلك، تكتسب خلفيته التجارية أهمية عند تقييم انتقاله إلى القيادة، إذ يفرض الجمع المحتمل بين المصالح الاقتصادية والنفوذ السياسي أسئلة عن الإفصاح والمساءلة، دون اعتبار النشاط التجاري وحده دليل فساد.

وبالتالي، فإن قراءة الخطوة باعتبارها تمهيدًا محتملاً للتوريث تظل استنتاجًا سياسيًا يستند إلى تراكم الامتيازات والمواقع، وليست واقعة مكتملة تثبت أن محمود عباس حسم انتقال المنصب إلى نجله بالفعل أو ضمن قبوله.

لبنان والعلاقات الخارجية لتوسيع الحضور

وقبل الوصول إلى اللجنة المركزية، برز لبنان ساحة لتوسيع حضور ياسر عباس، عبر مشاركات علنية واتصالات مرتبطة بالشأن الفلسطيني، بالتزامن مع تغييرات في البنية الدبلوماسية والتنظيمية والعسكرية لفتح هناك خلال عام 2025.

وفي هذا السياق، شارك ممثلًا لوالده في تكريم قائد قوات الأمن الوطني الفلسطيني في لبنان صبحي أبو عرب عند تقاعده، بما أظهر اقترابه من ملفات تتجاوز النشاط الاقتصادي والعلاقات العائلية الخاصة

كذلك، عقد اجتماعًا مع دوروثي كلاوس، مديرة شؤون الأونروا في لبنان، بمشاركة السفير الفلسطيني، لبحث أوضاع اللاجئين ومشروعات خدمة، وهو حضور يربط اسمه باحتياجات المخيمات وقنوات التواصل مع المؤسسات الدولية المعنية

وبالتوازي، تناولت تقارير منشورة اهتمامه بانتخابات إقليم فتح في لبنان بعد حل قيادته، لكن تحديد حجم سلطته الفعلية على التعيينات والتغييرات يحتاج وثائق وصلاحيات معلنة، وليس الاكتفاء بروايات الكواليس وحدها لإثباتها

ثم اتسع الحضور الخارجي بعد انتخابه، ففي 7 سبتمبر 2026 التقى وزير الخارجية البحريني عبد اللطيف الزياتي في المنامة، بصفته عضوًا في اللجنة المركزية، وناقش تطورات القضية الفلسطينية وأوضاع غزة والضفة

وخلال اللقاء، استعرض جهود انتخابات المجلس الوطني في الخارج، وشكر البحرين على تسهيلات اجتماع انتخاب ممثل الجالية، بما أضاف إلى ظهوره الدبلوماسي اتصالاً بملف إعادة تشكيل التمثيل الفلسطيني خارج الأراضي المحتلة

وهكذا، يمكن قراءة الانتقال بين المخيمات والتنظيم والعلاقات الخارجية بوصفه بناءً تدريجيًا لرصيد سياسي، لكن تحويل هذه القراءة إلى اتهام قاطع بالتوريت يتطلب إثباتًا إضافيًا بشأن نوايا الأب وخطوات الخلافة المحددة

ترتيبات الخلافة تصطدم بسؤال الشرعية

وفي المقابل، تقف أمام فرضية التوريت المباشر حقيقة تعيين حسين الشيخ، في 26 أبريل 2025، نائبًا لرئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ودولة فلسطين، بموافقة اللجنة التنفيذية على ترشيح قدمه محمود عباس

وبهذا، يظهر أن ترتيبات ما بعد عباس تشمل شخصية أخرى ذات موقع مؤسسي متقدم، وأن صعود ياسر يمكن تفسيره أيضًا بمحاولة ضمان نفوذ العائلة داخل المرحلة المقبلة، دون ضمان وراثة المنصب

إضافة إلى ذلك، احتفظت شخصيات فتحاوية بارزة بمقاعد في اللجنة المركزية، وتصدر مروان البرغوثي نتائج التصويت المعلنة، وهو ما يوضح أن المشهد التنظيمي يضم مراكز ثقل تتجاوز الدائرة العائلية ومصالحها المباشرة

ومع ذلك، يظل غياب الانتخابات العامة البيئة الأوسع التي تسمح بتضخم مخاوف التوريت، إذ لم تُجر انتخابات لرئاسة السلطة منذ 2005، ولا انتخابات تشريعية عامة منذ 2006، بما أضعف تجديد الشرعية الشعبية

لذلك، لا يكفي تقديم انتخابات داخل فتح بديلًا عن حق الفلسطينيين في اختيار قيادتهم، فشرعية التنظيم تخص أعضائه، بينما إدارة السلطة وتمثيل المجتمع مسؤوليتان تتطلبان مشاركة أوسع ومنافسة حقيقية ورقابة مستقلة

وعليه، فإن الاختبار الفعلي لأي حديث عن الإصلاح يتمثل في إعلان الصلاحيات ومعايير التعيين وإتاحة المنافسة، مع توضيح الحدود بين مؤسسات الدولة والعلاقات العائلية، بدل ترك مستقبل الحكم رهينة ترتيبات مغلقة

وأخيرًا، تكشف الوقائع تمكينًا سياسيًا متدرجًا لياسر عباس يغذي مخاوف توريت النفوذ، بينما تبقى وراثة رئاسة السلطة احتمالًا غير مثبت؛ والمخرج الديمقراطي هو إعادة القرار للفلسطينيين، لا تحويل القِرابة إلى مصدر للشرعية